

سهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم "الصفى" بين النفي والإثبات

دكتور/ روعي راجح الرحيلي

الأستاذ المشارك ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى

ملخص البحث

أحمد الله ربي جلّت قدرته يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل ، وعباده يسألون . وأصلى وأسلم على نبينا محمد بن عبد الله صفوته من خلقه ، أحل له تعالى أخذ الغنائم ، ولم تحل لأحد من الأنبياء قبله ^(١) صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . وبعد : فإن الأموال التي يفتنهما المسلمون بالجهاد في سبيل الله ويأخذونها عنوة هي ملك للمقاتلين الذين حضروا الواقعة بمجرد الاستيلاء عليها في دار الحرب . وقد بين الله تبارك وتعالى في محكم كتابه كيفية قسمتها ، وأوضحت ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واتضح من خلال ذلك أن لرسولنا صلى الله عليه وسلم خمس الخمس ، سواء حضر مع المقاتلين أم لا . وله أيضاً سهمه صلى الله عليه وسلم مع المقاتلين إذا حضر ، وليس هناك خلاف بين أهل العلم في هذا ^(٢) .

ثم حصل الخلاف في سهمه صلى الله عليه وسلم " الصفى " . فأكثر أهل العلم يثبت له هذا السهم بأدلة يرونها حجة لهم في ذلك إلا أن هؤلاء الميتين يختلفون في تفسيره .

فيرى بعضهم أنه يؤخذ من رأس الغنيمة قبل القسمة خارجاً عنها . ويرى آخرون أنه يؤخذ من الخمس ، وأنه محسوب من سهمه صلى الله عليه وسلم .

وجاء طائفة ثالثة وأنكرت هذا السهم مطلقاً ، ولم تثبت له صلى الله عليه وسلم . وكان هذا في نظري مجالاً للبحث وددت استقراء ما جاء فيه .

وقد خطر لي هذا عندما كنت أتصفح بعض كتب الأموال والسير . وشد انتباهي ما ذكره السيوطي رحمه الله في كتابه : " الخصائص الكبرى " ، حيث ذكر أن سهم الصفى من خصائصه صلى الله عليه وسلم التي لا تكون لأحد من بعده ^(٣) .

ووجدت في المغني لابن قدامة : أن أبا ثور ، رحمه الله ، خالف في ذلك ، إذ قد شكك في ثبوت هذا السهم لنبينا صلى الله عليه وسلم وقال : إن ثبت له صلى الله عليه وسلم فهو لمن بعده من أئمة المسلمين ^(٤) .

فحصل لدى إشكال أردت أن أثبت فيه ، وأرجو أن أوفق في استقراء أدلة كل قول من تلك الأقوال الثلاثة ومناقشتها . فإن أثبت شيئاً من ذلك فإن واجب كل مسلم أن يسمع وبطبع ، لأن ذلك شرع الله لا يتبغي لأحد أن يردده بهواه . وإن كان غير ذلك فإن من حقنا أن ننزه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء لم يثبت حماية لجناحه صلى الله عليه وسلم .

^١ - انظر : أحكام الأحكام ١١٢/١ من رواية البخاري وغيره .

^٢ - ينظر الهداية ١٤٣/٢ ، النقي ١٨٠/٣ ، مغني المحتاج ١٠٢/٣ ، التبيه ص ٢٣٥ ، الروض المربع ١٤٣/٢ ، غاية المنتهى ٤٦٤/١ .

^٣ - ينظر الخصائص الكبرى ٢٨٧/٣ .

^٤ - ينظر : المغني والشرح الكبير ٣٣/٧ ، الروض الأنف ٥٦٤/٦ .

خطة البحث :

ونهجت خطة ست

وضح هذه المسألة :

إذ عرفت الصفى عند أهل اللغة ، وكيف أن العرف الجاهلي نقلها إلى معنى آخر أصبح متعارفا عليه . وأوضحت معناه الشرعي الذي تناقله فقهاء الشريعة رحمهم الله . ثم ذكرت الأقوال الثلاثة وحجة كل منها . وأخيراً ناقشت وبينت نتيجة البحث ، أرجو أن يكون مفيداً إن شاء الله .

معنى الصفى لغة :

الصفى : هو مصدر يكون بمعنى فاعل أي صاف . ويكون بمعنى مفعول أي مصفوى حذفت (الواو) لالتقاء الساكنين ، وأبدلت ضمة " الفاء " بالكسرة للمجانسة ، فصارت (مصفى) ، وهو مأخوذ من الثلاثي صفا يصفو صفواً ، وصفو الشيء خالسه والصفوة مثله .

قال ابن فارس : (يقال : صفا يصفو إذا خلص ، يقال : لك صفو هذا الأمر وصفوته . ومحمد صفوة الله تعالى وخيرته من خلقه ، ومصطفاه صلى الله عليه وسلم)^(١)

وفعله ثلاثي لازم فإذا عدى نصب مفعوله يقال : صفا لك الأمر ، واصطفى الله رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم .

فاسم (الصفى) وضع في أصل اللغة بمعنى الشيء الصافي في نفسه أو الذي يصطفى من الأشياء ، سواء كانت من الجمادات أو الصفات أو الإنسان ،

^١ - مقاييس اللغة ٣/٢٩٢ مادة : صفا .

مملوكا أو غير مملوك ، ويكون الاصطفاء حينئذ بمعنى الاختيار كما ورد في القرآن .

قال تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) .

وقال تعالى ﴿ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُن مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ ^(٢) .

وقال سبحانه : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ ^(٣)

فالاصطفاء في الآيات مطلق ، وقد اختارهم سبحانه من عباده - وهم ملك له ، كما في الآيات - وإذا وقع الاصطفاء على النوع البشري فيها فإن ذلك لا يمنع من وقوعه على غيرهم كالأموال ، والجمادات ، والمعاني السامية ، والصفات الحميدة ، لأن الاصطفاء هو مطلق الاختيار يمكن أن يقع على كل شيء يختاره " المصطفى " .

ويظهر أن لفظ " الصفي " اسم مشترك يقع على عدة معان مختلفة .
فيطلق : على الشاة كثيرة اللبن ، والناقة التي تكون مثلها ، والنخلة كثيرة

١ - سورة آل عمران آية : ٣٣ .

٢ - سورة الأعراف آية : ١٤٤ .

٣ - سورة فاطر آية : ٣٢ .

الحمل ، والحبيب المصافي ، ومن الغنيمة ما اختاره الرئيس لنفسه قبل القسمة ، وخالص كل شيء^(١) .

ومعلوم أن اللفظ المشترك الذي وضع لمعنيين مختلفين أو لمعان مختلفة لا يحمل على أحد معانيه إلا بقرينة غالبية ويكون حينئذ مؤولا^(٢) .

وعليه فإن الصفى إذا أطلق احتمل أحد معانيه السابقة ، ويتحدد معناه بالقرائن . فقد يكون المقصود بالصفى : الحبيب المصافي أو غيره ، وقد يكون هو ما أخذه الرئيس منها قبل القسمة خارجا عما يستحقه ، وقد يكون مما يملكه الإنسان .

أما كون الصفى إذا أطلق فالمراد ما يصطفيه الرئيس ولا بد فليس من وضع اللغة وإنما تعارف عليه أهل الجاهلية بدليل أن الصفى يطلق على ما يصطفيه المرء من كل شيء حتى مما يملكه ، فلا يتعين أن الاصطفاء من الغنيمة هو مثل ما كان في العرف الجاهلي .

العرف الجاهلي في الصفى :

كانت الجاهلية ترى بأن ما يأخذه رئيس القوم من الغنائم قبل قسمتها زائدا عما كان يستحقه مع الغانمين صفة مدح ، وأطلقوا عليه اسم "الصفى" . وقد حرص الأدباء واللغويون على تسجيل ذلك عنهم حيث تناقلوا البيت المشهور الذي مدح فيه عبد الله بن عنمة الضبي^(٣) رئيسه بسطام بن قيس^(٤) مادحا له :

١ - مقاييس اللغة ٢/٢٩٢ ، والقاموس المحيط ٤/٣٥٢ ، اللسان ١٤/٤٦٢ ، المصباح المنير ص ٣٦٨ ، النهاية ٣/٤٠ .

٢ - أصول الشاشي ص ٣٩ ، الإبهاج في شرح المنهاج ١/٢٤٨ .

٣ - قال ابن حجر في الإصابة ٢/٣٥٥ وفي الشعراء من له إدراك (يعني للنبي صلى الله عليه وسلم) عبد الله بن عنمة الضبي .

لك المرباع منها والصفايا وحكمك والنشيطه والفضول^(١)

فبين ابن منظور وغيره أن معنى هذا البيت : أن رئيس القوم كان يأخذ من الغنيمة مثل السيف والفرس والجارية ، وكان يسمى صفيا ، ثم بعد ذلك يأخذ "النشيطه" : وهو ما أخذ بغير قتال ، ويسمى في العرف الشرعي "الفىء" .
ويأخذ الفضول : وهو ما زاد من المغنم بعد القسمة مما لا تصح قسمته على عدد الغزاة كالبعير والسيف والفرس ونحو ذلك^(٢) .

وبهذا المعنى المتعارف عليه في الجاهلية عرفه علماء اللغة .

قال أبو عبيد : الصفى من الغنيمة ما اختاره الرئيس من المغنم واصطفاه لنفسه قبل القسمة من فرس أو سيف أو غيره^(٣) .

وأكدوا أن الإسلام قد أقر هذا العرف ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يأخذه .

قال ابن منظور بعد أن ذكر بيت عبد الله بن عتبة الضبي وشرحه ما نصه :

وذهب الفضول في الإسلام^(٤) .

قال ابن مأكولا في الإكمال : ١١٤/٦ ، ١١٥ شهد القادسية وما بعدها ، وقد جاء ذكره في الكامل لابن الأثير ٦١٥/١ والخزانة ٥٨٠/٣ .

٤ - انظر الكامل لابن الأثير ٦١٥/١ فقد ذكروا أن بسطام بن قيس الشيباني سيد شيان ومن أشهر فرسان العرب في الجاهلية أدرك الإسلام ولم يسلم ، قتله عاصم بن خليفة الضبي يوم الشقيق .

١ - انظر البيت في : المفردات للراغب ص ٢٨٣ اللسان ١٠١/٨ ، ٤٦٢/١٤ ، الكامل لابن الأثير ٦١٥/١ ، الحماسة لأبي تمام ٤٢١/١ ، الروض الأنف ٥٦١/٦ .

٢ - انظر اللسان ١٠١/٨ ، ٤٦٢/١٤ ، المصباح المنير ٣٦٨/١ " مادة صفا " .

٣ - ذكره في اللسان ٤٦٢/١٤ وينسبه لأبي عبيد .

٤ - اللسان ٤١٥/٧ .

ويقصد أن الإسلام لم ينكر المربع ، ولا النشطة ولا الصفى ، وإنما أبدل المربع بالخمس والنشطة بالفىء ، وأبقى الصفى على ما هو عليه فى الجاهلية .

وهكذا قال الفيومى بعد شرحه لبيت عبد الله المذكور : فصار هذا الربع خمسا فى الإسلام ... والصى فى الإسلام على ذلك الحال ويقصد فى الجاهلية . وقد اصطفى رسول الله صلى الله عليه وسلم سيف منبه بن الحجاج يوم بدر وهو ذو الفقار ، واصطفى صفية بنت حى (١) .

وسأيتى ذكر هذين الحديثين عند ذكر الأحاديث الدالة عليه . وقال محمد بن الحسن وصاحب بذل المجهود بعد أن ذكر البيت : فانتسخ ذلك كله سوى الصفى (٢) .

وهكذا قال السهيلي : فنسخ المربع بالخمس وبقي أمر الصفى (٣) . وما يذكره أهل اللغة أو غيرهم هنا : من أن الإسلام قد أبقي الصفى على معناه فى الجاهلية ، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذه قبل قسمة الغنيمة زائدا عما فرضه الله له وخارجا عنه ، يحتاج إلى تثبيت ، سنأتي عليه فيما بعد إن شاء الله .

١ - معنى الصفى الأول : عند أكثر الفقهاء :

يرى كثير من الفقهاء رحمهم الله أن الصفى ثابت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يأخذه قبل قسمة الغنيمة زائدا عما فرضه الله له .

١ - المصباح المنير ٣٦٨/١ .

٢ - المصباح المنير ٣٦٨/١ .

٣ - بذل المجهود ٣١١/١٣ ، شرح السير الكبير ٦٠٨/٢ .

يذكر الإمام السرخسي رحمه الله في شرح السير الكبير أنه : قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة حظوظ في الغنائم :

١- الصفي ٢- وخمس الخمس

٣- وسهم كسهم أحد الغائبين^(١)

وقال أبو عبيد - رحمه الله - في كتاب الأموال : أول ما نبدأ به من ذكر الأموال ما كان منها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصاً دون الناس وذلك ثلاثة أموال :

١- ما أفاء الله على رسوله من المشركين ، مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، وهي فذك وأموال بني النضير ، فإنهم صالحوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أموالهم وأرضهم بلا قتال .

٢- المال الثاني : الصفي الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطفى فيه من كل غنيمة قبل أن يقسم المال .

٣- خمس الخمس بعد ما تقسم الغنيمة^(٢) .

وذكر السهيلي أن أمواله صلى الله عليه وسلم من ثلاثة أوجه :

من الصفي ، والهدية ، وخمس الخمس^(٣) .

وقال ابن قدامة وغيره : الصفي شيء يختاره صلى الله عليه وسلم قبل

القسمة كجارية وعبد وثوب وسيف ونحوه .

١- بذل المجهود ٣١١/١٣ وشرح السير الكبير ٦٠٨/٢ .

٢- الأموال لأبي عبيد ص ١٤ والرتاج الموضع ١٨٥/١ .

٣- الروض الأنف ٥٦١/٦ .

ونسب هذا القول إلى كل من محمد بن سيرين والشعبي وقتادة وغيرهم من أهل العلم^(١) .

فظاهر ما ذكره في تعريفهم الصفى هنا : هو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ ذلك السهم قبل القسمة خارجا عما يستحقه من الحظوظ ، بدليل عددهم إياه قسيما للحظوظ التي كان يستحقها من خمس الخمس وسهمه مع المقاتلين ، ولأن العطف بالواو يقتضي المغايرة في أرجح الأقوال . بل نص بعضهم على أن يكون خارجا من خمس الخمس ، كما ذكر ذلك الشافعي في أحكامه^(٢) .

أدلة هذا القول :

١ - ما رواه أحمد وغيره من حديث يزيد بن عبد الله قال : كنا بالمريد^(٣) فجاء رجل أشعث الرأس^(٤) بيده قطعة أديم^(٥) أحمر فقلت : كأنك من أهل البادية ؟

فقال : أجل ، قلنا : ناولنا هذه القطعة الأديم التي في يدك ، فناولناها فقرأناها فإذا فيها : من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني

- ١ - الهداية ١٤٨/٢ ، فتح القدير ٥٠٧/٥ ، المغني والشرح الكبير ٣٣/٧ ، كشف القناع ٧٨/٣ .
- ٢ - أحكام القرآن للشافعي ٣٧/٢ ، ٣٨ .
- ٣ - المزيد ذكر في معجم البلدان ٩٨/٥ أن هناك موضعا يقال له مريد النعم بالمدينة ، ومريد بالبصرة . ولعل المراد هنا : مريد البصرة .
- ٤ - قال الشوكاني ٢٩٤/٧ رواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله ، وسمى الرجل تولب الشاعر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقال : إنه أدرك الإسلام وهو كبير وأنه ما مدح أحدا ولا هجا أحدا ، وكان جوادا لا يكاد يمسك شيئا .
- ٥ - الأديم : هو الجلد الذي يلي البشرة ويراد به هنا الجلد المدبوغ ، ويكتب فيه كالورق الآن . انظر المصباح النير ١٢/١ ، مختار الصحاح ص ١٠ .

زهير بن أقيش إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأقمتم الصلاة وأتيتم الزكاة وأديتم الخمس من المغنم وسهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وسهم الصفى أنتم آمنون بأمان الله ورسوله فقلنا : من كتب لك هذا الكتاب ؟ قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(١) .

٢- وما رواه الطبراني وغيره أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب : من محمد رسول الله إلى الحارث بن عبد كلال ، وإلى النعمان قيل ذي رعين ، ومعاfer وهمدان . أما بعد فإن الله قد هداكم بهدايته فإنه قد وقع بنا رسولكم منقلبنا من أرض الروم ، وأن الله عز وجل قد هداكم إن أصلحتم وأطعتم الله ورسوله ، وأقمتم الصلاة وأتيتم الزكاة وما كتب الله على المؤمنين من الصدقة ، وأعطيتم من المغنم خمس الله وسهم النبي وصفيه ... ^(٢) .

٣- وما رواه البخاري وغيره عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قدمنا خير فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب ، وقد قتل زوجها ، وكانت عروسا فاصطفاه النبي صلى الله

١ - مسند أحمد بن حنبل ٧٧/٥ ، سنن أبي داود ١٣٧/٣ ، سنن البيهقي ٥٨/٣ ، ٣٠٣/٦ ، المتقى بشرح نيل الأوطار ٢٩٤/٧ ، الخصائص الكبرى ٢٨٣/٣ ، المغنى والشرح الكبير ٣٠٣/٧ .
٢ - سيرة ابن هشام ٦٤٦/٢ ، ٩٥٥ ، الأموال لأبي عبيد / الخراج ليحيى بن آدم ص ١١٩ ، الوثائق السيامية ص ٢٢١ .

عليه وسلم لنفسه فخرج بها حتى بلغنا سد الصهباء ^(١) حلت فبنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ^(٢)

٤- وما رواه أبو داود وغيره : عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت صفية من الصفى ^(٣) .

٥- وما رواه البيهقي عن ابن عباس قال قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله إن هذا الحي من ربيعة وقد حالت بيننا وبينك كفار مضر فلا نخلص إليك إلا في شهر حرام فمرنا بأمر نعمل به وندعوا إليه من وراءنا فقال أمركم بأربع ، وأنهاكم عن أربع ، أمركم بالإيمان بالله ، ثم فسرهم لهم : شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأن تعطوا من الغنم سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصفى ، وأنهاكم عن الدباء والخنتم والنقى والمقى ^(٤) .

^١ - سد الصهباء : موضع على بريد من خير ، انظر : فتح الباري ٧/٤٨٠ ، معجم البلدان ٣/٤٣٥ .

^٢ - صحيح البخاري مع فتح الباري ٧/٤٧٩ ، مسنن أبي داود ٢/١٣٧ ، سيرة ابن هشام ٢/٦١٦ ، نيل الأوطار ٧/٢٩٤ .

^٣ - مسنن أبي داود ٢/١٣٧ ، نيل الأوطار ٧/٢٩٤ ، مختصر المنذري ٤/٢٢٨ ، مسنن البيهقي ٦/٣٠٤ ، الخصائص الكبرى ٣/٢٨٨ ، الخراج لأبي يوسف ص ٦٦ قال الشوكاني : مكث عنه أبو داود والمنذري ورجاله رجال الصحيح وخرجه ابن حبان والحاكم وصححه ، فتح الباري ٧/٤٨٠ ، نصب الراية ٣/٤٢٧ .

^٤ - مسنن البيهقي ٦/٣٠٣ ، وهو من طريق الراسي عن ابن عباس . وروى من طريق ابن أبي جرة عن ابن عباس وليس فيه ذكر الصفى ، رواه البخاري . انظر : عمدة القاري ١٥/٢٦ ، ١/٣٠٢ .

الدباء : هي القرع - والنقى : أصل النخلة يتبذ فيه - والخنتم : هي الجرار - والمقى : الزفت المطلى بالزفت ، ونهى الرسول عليه الصلاة والسلام متعلق بالانتباذ فيها . انظر : عمدة القاري

١٥/٢٧ ، وفتح الباري ١/١٢٩ ، تحفة الأحوذى ٧/٣٥٠ .

٦- وما رواه أبو داود بسنده عن عامر الشعبي قال : كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى : الصفى إن شاء عبدا وإن شاء أمة وإن شاء فرسا يختاره قبل الخمس ^(١) .

قال صاحب بذل المجهود : فالأثر يدل على أن الصفى من جملة الغنيمة قبل القسمة ^(٢)

٧- وما رواه أصحاب السير : أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطفى من سبايا بنى المصطلق جويرية بنت الحارث بن أبي الضرار ، سيد قومه... ^(٣) ، وكانت هذه الغزوة سنة ست من الهجرة .

٨- وما رواه الإمام أحمد والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد . ^(٤)

٩- وما رواه أصحاب السير وغيرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اصطفى لنفسه من نساء بنى قريظة ریحانة بنت عمرو بن خنافة إحدى نساء بنى عمرو بن قريظة ، فكانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي عنها وهي في ملكه . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض عليها أن يتزوجها ، ويضرب عليها الحجاب

١ - المتقى مع نيل الأوطار ٢٩٤/٧ ، قال رواه أبو داود ، انظر أيضاً مختصر المنذري ١٣٦/٢ ، سنن البيهقي ٣٠٤/٦ ، نصب الراية ٤٢٧/٣ .

٢ - بذل المجهود ٣١١/١٣ .

٣ - الروض الأنف ٣٣٩/٦ .

٤ - المتقى مع شرحه نيل الأوطار ٢٩٤/٧ ، قال المجد : قال الترمذي : حسن غريب . وقال الشوكاني : أخرجه ابن ماجه والحاكم وصححه .

فقلت : يا رسول الله بل تتركني في ملكك فهو أخف عليّ وعليك
فتركها ... (١) .

١٠- ومن أدلتهم أيضا ما ذكره صاحب السيرة الحلبية قال : نقل في الإقناع
عن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما أنه كان لرسول الله
صلى الله وسلم صفى من المغنم حضر أو غاب (٢) .

١١- وما رواه أبو داود وغيره عن قتادة قال : كان لرسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا غزا سهم صاف يأخذه من حيث شاء ، فكانت صفية
من ذلك السهم ، وكان إذا لم يغز بنفسه ضرب له بسهم ولم يخير (٣) .
فالأحاديث هذه دلت على أن سهم الصفى ثابت لنبينا صلى الله عليه
وسلم . ودل ظاهرها أيضاً على أن ذلك السهم كان يؤخذ له صلى الله عليه
وسلم خارجاً عن سهمه صلى الله عليه وسلم خمس الخمس .

قال ابن كثير - رحمه الله - بعد أن ذكر جملة من الأحاديث والآثار :
فهذه أحاديث جيدة تدل على تقرير هذا الأمر وثبوته ، ولهذا جعله
كثيرون من الخصائص له صلوات الله وسلامه عليه (٤) .

وقال ابن العربي : والحكمة فيه أن الجاهلية كانوا يرون للرئيس في
الغنيمة ما قاله شاعرهم :

لك المرباع والصفايا وحكمك والنشيطه والفضول

١- سيرة ابن هشام ٢/٢٤٥ .

٢- السيرة الحلبية ٢/٤٤٠ .

٣- سنن أبي داود ٢/١٣٦ ، فتح الباري ٧/٤٨٠ ، بذل الجهود ١٣/٣١٢ ، سنن البيهقي ٧/٣٠٤
وفي مسنده عمر بن عبد الواحد ضعيف وخاصة من رواية قتادة .

٤- تفسير ابن كثير ٣/٣٢٢ .

فكان يأخذ بغير شرع ولا دين ، الربع من الغنيمة ويصطفى منها ، ثم يتحكم بعد الصفى في أي شيء أرادا وكان ما اشترط فيها له ، وما فضل من خرق ومتاع .

فأحكم الله الدين بقوله : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ﴾ وأبقى الصفى لرسوله وأسقط حكم الجاهلية ، ومن أحسن من الله حكماً وأوسع علماً ^(١) .

الاصطلاح الثاني عند الفقهاء - رحمهم الله - .

أما الاصطلاح الثاني عند الفقهاء - رحمهم الله - فهو : أن سهم الصفى ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولكنه يؤخذ من رأس الخمس قبل تقسيمه إلى خمسة أخماس ، وأن ذلك محسوب من سهمه صلى الله عليه وسلم خمس الخمس .

يقول الشافعي - رحمه الله - في أحكام القرآن : وإلا الصفى فإنه قد اختلف فيه ، فقيل : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذه خارجاً من الغنيمة . وقيل : كان يأخذه من سهمه من الخمس ^(٢) . الثاني : وهو الأظهر : أنه كان صلى الله عليه وسلم يأخذه من رأس الخمس ، بعد أن تقسم الغنيمة إلى خمسة أخماس ، وأن ذلك كان محسوباً من سهمه صلى الله عليه وسلم خمس الخمس .

وعلى كلا الاحتمالين فإن الصفى الذي كان يأخذه صلى الله عليه وسلم محسوب من سهمه خمس الخمس .

١ - أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٨٥٩ .

٢ - أحكام القرآن للشافعي ٢/ ٣٧ ، ٣٨ .

هذا هو الرأي الثاني لنفقهاء رحمهم الله تعالى :

الأدلة :

وحجة هذا القول :

ما رواه أبو داود وغيره عن ابن عون قال : سألت محمدا - يعني ابن سيرين - عن سهم النبي صلى الله عليه وسلم ، والصفى ، فقال : كان يضرب له بسهم مع المسلمين وإن لم يشهد . والصفى يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء ^(١) .

فقوله - رحمه الله - : والصفى يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء ، يحتمل فيه التأويلان السابقان ، لأن (من) إما أن تكون ابتدائية أو تبعيضية . وعلى كلا القولين فإن ما يأخذه صلى الله عليه وسلم محسوب من سهمه خمس الخمس . والأثر من حيث السند ثابت وإن كان مرسلا لأن المرسل إذا كان عن ثقة فهو مقبول ومحتج به عند الجمهور .

وذكر ابن المديني : ما يقتضى صحة رواية ابن عون عن ابن سيرين ^(٢) .
وقد ذكر ابن حجر : أن الأثر صحيح وإن كان مرسلا ^(٣) .

وقال صاحب بذل الجهود عند ذكر هذا الأثر في سنن أبي داود :
وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ الصفى من الخمس ، لا من جملة الغنيمة ^(٤) .

١ - سنن أبي داود ١٣٦/٢ ، سنن البيهقي ٣٠٤/٦ .

٢ - توضيح الأفكار ٣٢/١ .

٣ - فتح الباري ، ٤٨٠/٧ .

٤ - بذل الجهود ٣١١/١٣ .

هذا هو الدليل الوحيد الذي وجدته يدل لهذا الرأي ، وسيأتي في المناقشة ما يؤيده من حديث صفية وغيرها .

الرأي الثالث للفقهاء :

وجاءت طائفة أخرى من الفقهاء وأنكرت الصفى مطلقا ولم تثبت للنبي صلى الله عليه وسلم سهماً يدعى بالصفى .

وكان أبو ثور رحمه الله : يشكك فيه ويقول :

إن كان الصفى ثابتا للنبي صلى الله عليه وسلم فهو للإمام يأخذه كما كان يأخذه النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجعل يجعل سهم النبي من خمس الخمس : نقل ذلك عنه ابن قدامة وابن العربي^(١)

قال ابن قدامة - رحمه الله - بعد أن ذكر قول أبي ثور - رحمه الله - :
فجمع بين الشك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومخالفة الإجماع في إبقائه بعد موته لمن بعده . ونقل عن ابن المنذر أنه قال : لا أعلم أحدا سبق أبا ثور إلى هذا القول^(٢) .

ثم ذكر ابن قدامة من أنكر سهم الصفى فقال : وقد أنكر قوم كون الصفى للنبي صلى الله عليه وسلم^(٣) .

ونقل الشوكاني : أن الفقهاء - رحمه الله - لم يثبتوه وإنما أثبتته العترة فقط^(٤) .

١ - المعنى ٣٠٣/٧ .

٢ - المعنى ٣٠٣/٧ .

٣ - المعنى ٣٠٣/٧ .

٤ - نيل الأوطار ٢٧٦/٧ .

دليل الرأي الثالث :

وحجة الذين أنكروا سهم الصفى مطلقا القرآن والسنة وآثار عن الصحابة.

١- فمن القرآن قوله تعالى : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسهُ وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير ﴾ ^(١) .

فالآية الكريمة دلت بمنطوقها على أن الذي يستحقه صلى الله عليه وسلم من الغنائم خمس الخمس .

ودل المفهوم على أنه صلى الله عليه وسلم ليس له في الغنيمة غير ذلك السهم ، ولو كان له غير ذلك لذكرته الآية ، لأنها في معرض بيان ما يستحقه صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة كما تقرر في الأصول . وأيدوا ما دلت له الآية بالحديث الآتي :

٢- فقد روى أبو داود وغيره عن عمرو بن عبسة قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بعير من المغنم ، فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال : ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم ^(٢) فسياق الحديث دل بمنطوقه على أن الذي

١- سورة الأنفال آية ٤١ .

٢- سنن أبي داود ٢/٧٤، ٧٥، مختصر المنذري ٤/٢٠٨ ، الموطأ بشرح الزرقاني ٣/٢٨ إلا أن لفظه : ومالي مما أفاء الله عليكم .. المعنى ٧/٣٠٣ ، نيل الأوطار ٧/٢٧٥ ، قال الشوكاني : حديث عمرو بن عبسة سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال إسناده ثقات . روى هذا الحديث أيضاً عن طريق عبادة بن الصامت وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . والوبرة : صوف الإبل والأرانب ونحوهما .

يحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخمس فقط بدليل الحصر .
قال الشوكاني عند ذكر الحديث : وفي أحاديث الباب أيضاً دليل على
أنه لا يستحق الإمام السهم الذي يقال له الصفى .

٣- واحتجوا أيضاً بأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وغيرهما من
الصحابة لم يذكروا سهم الصفى ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يأخذه ، ولو كان كذلك لذكروه ^(١) .

المناقشة :

تلك هي أقوال أهل العلم في صفى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ،
وتلك هي أدلتهم التي احتجوا بها .

وعند النظر فيها ، وتحرى الصواب ، نجد أن الأحاديث والآثار أثبتت
لنبينا صلى الله عليه وسلم سهم الصفى . وقد بينها في أدلة أصحاب القول
الأول . وهي صالحة للاحتجاج ، لأن بعضها يؤيد بعضها ، وليس فيها مطعن
قادح من حيث السند .

وأما من ناحية المتن فهي دالة على ثبوت سهم الصفى لنبينا محمد صلى
الله عليه وسلم في الجملة . ولم يأت من أنكر ذلك بدليل واضح ينفي ذلك ،
غير أن تلك الأحاديث لا تدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ ذلك
الصفى من رأس الغنيمة قبل أن تقسم فقط ، بل هي مطلقة في إثبات ذلك الحق
له صلى الله عليه وسلم . يعني في جواز أخذ ذلك الصفى من رأس الغنيمة قبل
القسمة أو من الخمس بعد القسمة ، وأن ذلك محسوب من سهمه خمس
الخمس ، كما دل له أثر عبد الله بن عون عن ابن سيرين كما ورد في القول

١ - المغني ٣٠٣/٧ .

سهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم " الصفى " بين النفي والإثبات للدكتور رويحي الرحيلي

الثاني ، وأيد ذلك ظاهراً ، كتاب الله عز وجل حيث أوجب له صلى الله عليه وسلم أنه لا يحل له من الغنائم إلا ما فرضه الله له في محكم كتابه ، كما قد مر في حديث أبي داود .

فيكون هذا الحديث مقيداً لما أطلق من كونه صلى الله عليه وسلم كان يستحق سهم الصفى جمعاً بين الأدلة فلا يكون تعارض حينئذ بينهما . على أن اصطفاً صفية في أدلة القول الأول محتمل لأن يكون قبل القسمة وبعدها . وهذا يخالف ما رواه أبو داود عن الشعبي ، أن الصفى يؤخذ قبل تقسيم الغنيمة . فقد ورد في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما دحية الكلبي ، وأنها وقعت في سهمه ، ثم أخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكان أخذها حينئذ بعد التقسيم .

فقد روى البخاري ومسلم وغيرهما من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : جمع السبي - يعني بخير فجاء دحية فقال : يا رسول الله أعطني جارية من السبي ، فقال : اذهب فخذ جارية . فأخذ صفية بنت حبي ، فجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله : أعطيت دحية صفية بنت حبي ، سيدة قريظة والنضير ما تصلح إلا لك ، قال : ادع بها فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال له : خذ جارية من السبي غيرها ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها وتزوجها ^(١) .

١ - انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٦٩/٧ ، وانظر نيل الأوطار ٢٩٥/٧ صحيح مسلم مع شرحه للنووي ٢١٨/٩ - ٢٢٣ .

وقد ذكر الشوكاني أثر عامر الشعبي ، في كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يختار الصفي قبل الخمس ، ثم قال : ويعارضه ما أخرجه الشيخان وأبو داود وابن ماجه ، فذكر حديث أنس السابق .

بل وقد ورد في صحيح مسلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم اشترى صفيه بسبعة أرؤس .

فأخرج مسلم وأبو داود من طريق ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : وقع في سهم دحية جارية جميلة فاشترها الرسول صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتهينها .

قال حماد - يعني بن زيد وأحسبه قال : وتعتد في بيتها ، وهي صفيه بنت حبي^(١) .

كل ذلك يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما اصطفى صفيه بعد قسمة الغنيمة ، لا قبلها كما ذكر ذلك الشعبي . ففي البخاري ومسلم أنها وقعت في نصيب دحية الكلب ، وفي صحيح مسلم أنه اشترها منه

وقد ذكر السهيلي - رحمه الله - : الروايات المختلفة في قصة اصطفاء

صفية رضي الله عنها . عد أن ذكر الآثار الدالة على أنه اصطفاها ابتداء

قال : يعارضه في الظاهر الحديث الآخر - يقصد ما رواه البخاري ومسلم - أنها صارت لدحية فأخذها منها وأعطاه عنها ما يعرضه .

ففي بعض الروايات أعطاه بنتى عمها عوضاً عنها ، ويروى أيضاً أنه

قال له : خذ رأساً آخر مكانها ، وفي بعضها أنه اشترها بسبعة أرؤس .

^١ - نيل الأوطار ٢٩٥/٧ ، صحيح مسلم ٢٢٤/٩ .

ثم قال : ولا معارضة بين الحديثين ، فإنما أخذها من دحية قبل القسمة ، وما عوضه عنها ليس على جهة البيع ، ولكن على جهة النفل والهبة ، والله أعلم .
غير أن بعض رواة الحديث في السند الصحيح يقولون فيه : إنه اشترى صفية من دحية ، وبعضهم يزيد فيه - بعد القسمة ، والله أعلم أي ذلك كان^(١).

فقول السهيلي رحمه الله : إن صفية أخذت قبل قسمة الغنائم يخالف حديث البخاري ومسلم السابق ، في أنها وقعت في نصيب دحية الكلبي ، ويخالف حديث مسلم الذي نص على أن الرسول صلى الله عليه وسلم اشترى منه ، وقد أشار إلى ذلك هو نفسه في آخر كلامه . وقد رد قوله ذلك ابن حجر : فقد ذكر الأحاديث التي دلت على أنه صلى الله عليه وسلم اصطفاها قبل قسمة الغنائم ، والأحاديث التي دلت على أنه اصطفاها بعد القسمة وقال : فالأولى : أن يجمع بينها بأن صفية وقعت في نصيب دحية ، الذي اختاره لنفسه ، وذلك أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يعطيه جارية فأذن له أن يأخذ ، فأخذ صفية ، فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم : إنها بنت ملك من ملوكهم ، ظهر له أنها ليست ممن توهب لدحية ، لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه ، وقلة من كان في السبي مثل صفية في نفاستها . فلو خصه بها لأمكن تغير خاطر بعضهم ، فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها ، فإن في ذلك رضى الجميع ، وليس من ذلك الرجوع في الهبة من شيء^(٢).

١ - انظر الروض الأنف ٤/ ٥٦٣ .

٢ - فتح الباري ٧/ ٤٧٠ .

والحاصل أن كلام ابن حجر يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطفاها بعد القسمة لا قبلها ، وهذا بخلاف ما دل عليه أثر الشعبي من أن الصفي كان يؤخذ قبل التقسيم ، مع أن أثر الشعبي مرسل ، وهذا متصل ، وأما ما اتفق عليه السهيلي وابن حجر من أن شراء صفية مجاز وليس حقيقة كما يقول ابن حجر : وإطلاق الشراء على العوض كما في بعض روايات الصحيح فعلى سبيل المجاز ، ولعله صلى الله عليه وسلم عرضه عنها بنت عمها أو بنت عم زوجها فلم تطب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك ^(١) .

فالجواب عن ذلك أنه لا داعي لحمل الكلام على مجازه ، لأنه لا مبرر لذلك ، بعد ثبوت أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعلها في نصيبه ، فيكون قد ملكها إياه بذلك ، وقد رضى دحية الكلبي بشراء الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأن ذلك حق له إذ يجوز له صلى الله عليه وسلم أن يصطفى من الغنيمة ما شاء قبل القسمة وبعدها .

ثم إن قصة اصطفاها صلى الله عليه وسلم صفية وردت في غزوة خيبر ، وخيبر أخذ بعضها صلحا :

فقد روى عن الزهري قوله : إن خير كان منها ما أخذ صلحا ، وكان منها ما أخذ عنوة جرى فيه الخمس ^(٢) .

وقد روى أبو داود بسنده عن عمر رضي الله عنه أنه قال : كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا : بنو النضير ، وخيبر ، وفدك ^(٣) .

^١ - فتح الباري ٤٧٠/٧ .

^٢ - عمدة القارئ ٢٥/١٥ ، المبسوط ٣/١٥ .

^٣ - سنن أبي داود ١٢٥/٢ ، فتح الباري ١٩٧/٦ ، السير الكبير ٦١٠/٢ ، بذل المجهود ٣٠٩/١٣ ، سنن الترمذي مع تحفة الأحوذى ٣٨١/٥ .

ومعلوم أنه كان يقصد ، رضى الله عنه ، أن أموال هذه الأماكن كانت
فىنا إذ إنها أخذت صلحا لا عنوة .

وما أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم فىنا يقال له صفى . وقد
ترجم بعض أهل العلم للفى بقولهم : صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما صنع أبو داود ^(١) . وقد سى عمر رضى الله عنه ذلك صفىا ، وهو لا
يشك فى عربىته . فلعل صفىة رضى الله عنها أخذت لما كان صلحا ، ومعلوم
بنص القرآن أن الفى لله ولرسوله يحكم فى ما يشاء .

قال العىنى : الفى خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم ^(٢) .

وكل ذلك يدل على أن الشعبى ، رحمه الله ، قد وهم حينما قال : إن
الصفى يؤخذ من رأس الغنمة ولا بد ، خارجا عن سهمه صلى الله عليه وسلم
لظنه أن الصفى لا يطلق إلا على ما كان كذلك ، كما تعارف عليه أهل
الجاهلية.

على أن أثر الشعبى نقله ابن حجر فى فتح البارى بلفظ : " أخذ الصفى
من الخمس " لا قبل الخمس ونقل ذلك عبد الرحمن الوكىل فى تعليقه على
الروض ، ونسب ذلك إلى رواية أبى داود رحمه الله ^(٣) .

فلعل بعض نساخ سنن أبى داود قد حرفوا " من " إلى " قبل " . يؤيد
ذلك أن سعى بن منصور روى عدة روايات عن الشعبى ، لم يذكر فىها أن
الرسول صلى الله عليه وسلم قد أخذ الصفى خارجا عن سهمه قبل القسمة ،

^١ - سنن أبى داود ١٢٥/٢ ، نصب الرأىة ٤٣٧/٣ .

^٢ - عمدة القارى ٢٥/١٥ .

^٣ - انظر فتح البارى ٤٨٠/٧ ، حاشية الروض الأنف ٥٦٢/٦ .

ولفظ بعض رواياته : كان صلى الله عليه وسلم له صفي من المغنم ، وفي رواية: أن الذي كان يأخذه عنوة من المال يتخيرهُ صلى الله عليه وسلم^(١) .

فإن هذه الألفاظ تدل على مطلق الاصطفاء الذي هو بمعنى الاختيار ، سواء كان قبل القسمة أو بعدها ، ولم يكن فيها دليل على أن ذلك كان خارجا عن سهمه صلى الله عليه وسلم.

أما قصة اصطفاه صلى الله عليه وسلم جويرية بنت الحارث ، فقد ورد في السير : أنها وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس أو لابن عم له فكاتبته على نفسها ، فقضى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وتزوجها^(٢) .

وفي بعض الروايات : أنه صلى الله عليه وسلم لما انصرف من غزوة بني المصطلق ، دفع جويرية إلى رجل من الأنصار وديعة ، وأن أباهَا الحارث بن الضرار افتدى ابنته ، وأنه أسلم هو وبنته وابنان آخران ، فلما أسلمت وحسن إسلامها خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبيها فتزوجها وأصدقها أربعمئة درهم^(٣) .

فعلى هذه الروايات لم يكن صلى الله عليه وسلم اصطفاها ، وإنما تزوجها على مهر من أبيها ، فليس في القصة دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطفاها من المغنم قبل القسمة ولا بعدها ، ولا أنه كان خارجا عن سهمه صلى الله عليه وسلم .

^١ - انظر هذه الروايات في سنن سعيد بن منصور ٢/٣/٢٩٣ .

^٢ - سيرة ابن هشام ٢/٢٥٩ ، الروض الأنف ٦/٤٠٥ .

^٣ - سيرة ابن هشام ٢/٢٩٦ ، ٦٤٥ .

وعلى فرض أن الرسول صلى الله عليه وسلم اصطفاها ، فليست في محل النزاع ، وأن الصفى يؤخذ من المغنم قبل تقسيمه خارجا من سهمه .
وكذلك سيف منبه بن الحجاج " ذو الفقار " فليس في محل النزاع لأنه ليس فيه أن ذلك كان خارجا عما فرضه الله له .

ثم على فرض أن الرسول صلى الله عليه وسلم اصطفاها قبل الخمس ، وأنه لم يحسب من سهمه صلى الله عليه وسلم ، فلا دليل فيه على محل النزاع ، لأن ذلك وقع في غزوة بدر ، ولم يفرض الخمس حينئذ .
قال العيني : قال ابن بطال : لم يختلف أهل السير أن الخمس لم يكن يوم بدر ^(١) .

ثم قال العيني : إنما جاء أمر الخمس نصيبا في غنائم حنين ^(٢) .
ويدل على هذا : ما رواه غير واحد : أن أبا أمامة الباهلي قال : سألت عبادة ابن الصامت عن الأنفال يعني في قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ﴾ فقال عبادة : فينا أصحاب بدر ، أنزلت حين اختلفنا في النفل ، فسألت فيه أخلاقنا ، فانتزعه الله سبحانه من أيدينا ، فجعله إلى رسوله ، فقسمه بين المسلمين على سواء ، واصطفى من غنيمة بدر سيفه ذا الفقار ، وكان سيف منبه بن الحجاج ، وأخذ منها سهمه ولم يخلصها إلى أن نزل قوله تعالى بعد بدر : ﴿ واعلموا أنما غنمنا

^١ - عمدة القارئ ١٧/١٥ .

^٢ - عمدة القارئ ١٨/١٥/١٥ .

من شيء فإن الله خمسته وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴿١﴾ .

وروى أبو داود بسنده إلى مصعب بن سعد عن أبيه قال : جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر بسيف فقلت يا رسول الله : إن الله شفى صدري اليوم من العدو فهب لي هذا السيف ، قال : إن هذا السيف ليس لي ولا لك ، فذهبت وأنا أقول : يعطاه من لم ييل بلاني ، فبينما أنا إذ جاءني الرسول فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنك سألتني هذا السيف ، وليس هو لي ولا لك ، وأن الله قد جعله لي فهو لك ثم قرأ قوله تعالى ﴿ يسألونك عن الأنفال ... ﴾ (٢) .

فهذه الروايات تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطفاه من غنيمة بدر سيفه ذا الفقار ، وأنه أعطاه سعدا ، لأن الله جعله له ، ولم يكن ذلك في محل النزاع ، وإنما كان قبل أن يفرض الله له سهمه خمس الخمس ، فليس فيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يستحق الصفى خارجا عن خمس الخمس .

وأما ما يروى عن قتادة ومحمد بن أبي بكر من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأخذ الصفى من المغنم ، فمسلم لكن ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذه من رأس الغنيمة قبل أن تقسم ولا بد ، ولا أنه كان يأخذه خارجا عن سهمه الذي فرضه الله له ، فليسا في محل النزاع .

١ - انظر الأحكام السلطانية ص ١٣٨ ، سنن أبي داود ١٣٧/٢ ، سنن البيهقي ٣٠٤/٦ .

٢ - سنن أبي داود ٧١/٢ ، الأحكام لابن العربي ٨٢٣/٢ .

نعم في الأثرين اختلاف هل كان صلى الله عليه وسلم يستحقه مطلقا غزا أو لم يغز ، أو أنه لا يستحقه إلا إن غزا . ذكر ذلك صاحب بذل الجهود إذ قال : كتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقرير شيخه ما يخالف القيد المذكور في حديث قتادة من قوله : وإذا غزا " فقال : ليس بقيد ، حتى لا يكون الصفى له إذا لم يغز ، بل كان له الصفى غزا أو لم يغز ، إلا أن يقتسم أهل السرية غنيمة قبل أن يأتوا بها المدينة باجازه منه صلى الله عليه وسلم ، فكان لا يأخذ منها الصفى ^(١) .

فقوله : فكان لا يأخذ منها الصفى - يعني باختياره لا أنه لا يستحقه حتى بعد القسمة إذ قلنا فيما سبق أنه أخذ صفيه بعد القسمة ، والله أعلم . هذه مناقشة أدلة القول الأول الذي كان يرى أن الصفى هو ما أخذ من الغنيمة قبل قسمتها ولا بد ، وقلنا : بأن أدلتهم ليس فيها ما يدل على ذلك ، إلا أثر الشعبي ، وأثر الشعبي مرجوح للأدلة التي ذكرتها . أما دليل القول الثاني فهو أثر ابن سيرين ورواته ثقات وإن كان مرسلا ولم يعارضه شيء ، وفيه جمع بين الأحاديث .

أما دليل القول الثالث المنكرين لسهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فلا حجة لهم في ذلك ، لأن الآية والحديث اللذين احتجا بهما لا تعارض بينهما وبين القول الثاني لأنه لم يأت فيه بأنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ الصفى خارجا عما فرضه الله تعالى له من خمس الخمس .

^١ - بذل الجهود ٣١٢/١١ .

وأما كون الصحابة المقربين لم يرووا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه لا يقتضى رد ما رواه غيرهم من الصحابة ، رضي الله عنهم ، لا عقلا ولا شرعا .

إذاً الراجح في نظري حسب ما دل له الدليل الراجح :

- ١- أن الصفى سهم ثابت لنبينا صلى الله عليه وسلم .
- ٢- أن الصفى الذي كان يأخذه صلى الله عليه وسلم هو شئ خاص به ، سواء أخذه من رأس الغنيمة أو من رأس الخمس ، أي قبل القسمة أو بعدها ، وليس هو لأحد من بعده من الخلفاء .
- ٣- أن ذلك السهم الذي كان يأخذه كان محسوباً من سهمه صلى الله عليه وسلم خمس الخمس .
- ٤- وأن ذلك يسمى صفياً في العرف الشرعي واللغوي ، وإن خالف ما تعارف عليه في الجاهلية . والله أعلم ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وسلم .

المراجع :

- ١- أحكام الأحكام لابن دقيق العيد ، المولود عام ٦٢٥هـ المتوفى عام ٧١٢هـ بتحقيق محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر ، مطبعة السنة المحمدية عام ١٣٧٢هـ .
- ٢- أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي - تحقيق على محمد البجاوي ، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي وشركاه .
- ٣- أحكام القرآن للإمام الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٤- الأحكام السلطانية لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي المتوفى عام ٤٥٨هـ تصحيح محمد حامد الفقى ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣هـ .
- ٥- الإصابة في تمييز الصحابة لعلم الأعلام أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر المولود عام ٧٧٣هـ والمتوفى عام ٨٥٢هـ ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادات بجوار محافظة مصر .
- ٦- أصول الشاشي لأبي علي الشاشي ، المتوفى عام ٣٤٤هـ ، الناشر دار الكتاب العربي بيروت .
- ٧- الإكمال لابن ماكولا ، الناشر محمد أمين دمج - بيروت .
- ٨- الأموال لأبي عبيد ، تحقيق محمد خليل هراس - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨١هـ .

- ٩- بذل المجهود في حل سنن أبي داود للسهار نفوري - الهند - مطبعة ندوة العلماء ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- ١٠- تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى / محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبار كفورى المتوفى ١٣٥٣هـ ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٩هـ .
- ١٢- التنبيه للمزنى فى فقه الشافعى للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز آبادى الشيرازى المتوفى عام ٤٧٦هـ ، طبعة عالم الكتب ، بيروت عام ١٤٠٣هـ .
- ١٣- توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى عام ١١٨٢هـ ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ١٤- الحماسة لأبى تمام - مكتبة النورى . دمشق .
- ١٥- الخراج لأبى يوسف ، المطبعة السلفية ومكتبها بالقاهرة ، الطبعة الرابعة ١٣٩٢هـ .
- ١٦- الخراج لىحى بن آدم ، تصحيح أحمد محمد شاكر - القاهرة ، المطبعة السلفية ١٣٤٧هـ .
- ١٧- خزائن الأدب ولب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادى المتوفى سنة ١٠٩٣هـ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٩٧٩م ، الطبعة الثانية ، تحقيق عبد السلام هارون .
- ١٨- الخصائص الكبرى للسيوطى ، تحقيق د. محمد خليل هراس ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة.

- ١٩- الروض المربع شرح زاد المستنقع للشيخ العلامة فقيه الحنابلة في وقته منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، مطبعة السنة الحمديّة .
- ٢٠- الرتاج المرصع .
- ٢١- الروض الأنف شرح سيرة ابن هشام ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، القاهرة - دار الكتب الحديثية .
- ٢٢- سنن أبي داود / سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى عام شركة ومكتبة ومطبعة البابي بمصر الطبعة الأولى عام ١٣٧١ هـ .
- ٢٣- السنن الكبرى للبيهقي ، أحمد بن حسين بن علي (ت ٤٥٨ هـ) طبعة أولى ١٣٤٤هـ دائرة المعارف النظامية . الهند .
- ٢٤- سنن النسائي (المجتبى) عبد الرحمن بن شعيب النسائي المتوفى عام ٣٠٣ هـ ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى عام ١٣٨٣هـ .
- ٢٥- سيرة ابن هشام ، الطبعة الثانية عام ١٣٧٥هـ ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ٢٦- السيرة الحلبية " إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون " تأليف علي بن برهان الدين (ت) القاهرة - المطبعة العامرة ١٣٩٢هـ .
- ٢٧- شرح السير الكبير ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد - معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة ١٩٥٨م
- ٢٨- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري لمحمد بن أحمد العيني ، المتوفى عام ٨٥٥هـ ، دار الفكر ، عام ١٣٩٩هـ .

- ٢٩- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى تأليف الفقيه العلامة الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي المتوفى عام ١٠٣٢هـ ، الطبعة الأولى على نفقة الشيخ علي حاكم قطر عام ١٣٧٧هـ .
- ٣٠- فتح القدير شرح الهداية / محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي المتوفى عام ٦٨١هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، المطبعة الأولى عام ١٣٨٩هـ .
- ٣١- فتوح البلدان ، لأحمد بن يحيى بن جابر المعروف بالبلاذري ، المتوفى عام ٢٧٩هـ ، المكتبة الكبرى بمصر ، طبع مطبعة السعادة ١٩٥٩م .
- ٣٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي ، محي الدين محمد بن يعقوب المتوفى عام ٨١٧هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الثانية ، ٢٧١هـ .
- ٣٣- الكامل في التاريخ : تأليف الشيخ العلامة عز الدين ابى الحسن علي بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير ، طبع دار صادر بيروت عام ١٣٩٩هـ .
- ٣٤- كشف القناع عن متن الإقناع / منصور بن يونس البهوتي - المتوفى عام ١٠٥١هـ ، مطبعة الحكومة بمكة عام ١٣٩٤هـ .
- ٣٥- لسان العرب / جمال الدين محمد بن مكرم بن منصور المتوفى عام ٧١١هـ . دار صادر بيروت عام ١٣٧٥هـ .
- ٣٦- مختصر سنن أبى داود للمنذري .
- ٣٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل / أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى عام المكتبة الإسلامي ، دار صادر بيروت ، وبهامشه منتخب كنز العمال .

- ٣٨- المصباح المنير في اللغة ، نسخة مصورة عن المطبعة الميمنية بالقاهرة
لأحمد البابي الحلبي ، ١٣١٣هـ .
- ٣٩- معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي دار صادر
بيروت ، عام ١٤٠٤هـ .
- ٤٠- المغني والشرح الكبير تأليف الشيخ الإمام العلامة موفق الدين أبي محمد
عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفى عام ٩٣٠هـ على مختصر الامام أبي
القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى المتوفى عام ٣٣٤هـ
دار الكتاب العربي بيروت طبعة جديدة بالأوفست عام ١٣٩٢هـ .
- ٤١- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج / محمد الشربيني المتوفى عام مطبعة
مصطفى البابي الحلبي بمصر طبع عام ١٣٧٧هـ .
- ٤٢- المفردات للراغب الأصبهاني / الحسين بن محمد المتوفى عام ٥٠٢هـ .
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ٤٣- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى عام ٣٩٥هـ
بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية عام ١٣٨٩هـ ،
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ٤٤- المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس للقاضي أبي الوليد
سليمان بن خلف الباجي المولود عام ٤٠٣هـ والمتوفى عام ٣٩٤هـ ،
مطبعة السعادات الطبعة الأولى عام ١٣٣٢هـ بمصر .
- ٤٥- موطأ الإمام مالك مع شرح محمد الزرقاني ، مطبعة الاستقامة
بالقاهرة ، ١٩٧٣م .

- ٤٦- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية / جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى عام ٧٦٢ ، نشر المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ .
- ٤٧- النهاية في غريب الحديث والأثر / أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير المتوفى عام ٦٠٦هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى عام ١٣٨٣هـ .
- ٤٨- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار / محمد بن علي الشوكاني المتوفى عام ١٩٥٠هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، طبعة ثانية ١٣٧١هـ .
- ٤٩- الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة ، محمد حميد الله ، طبع دار النفائس .
- ٥٠- الهداية شرح بداية المبتدى / أبو الحسن علي بن أبي بكر المتوفى عام ٥٩٣هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأخيرة .